

تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011- 2018)
The evaluation of the degree of Financial Inclusion in the Algerian Banking sector in the period between (2011- 2018)

حمدوش وفاء مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي جامعة باجي مختار عنابة -الجزائر- wafa.hamdouche@univ-annaba.dz	بوزانة أيمن* مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر - aimen.bouzana@univ-annaba.org
--	--

تاريخ النشر: 2021/07/ 12

تاريخ القبول: 2021/06/ 26

تاريخ الاستلام: 2021/05/ 23

المخلص:

بات موضوع الشمول المالي من المواضيع التي تحتل حيزاً كبيراً من الاهتمام ضمن النشاطات والأعمال الاقتصادية والمالية الدولية، وبنداً من البنود الرئيسية على جدول أعمال القطاع المصرفي الجزائري. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى مؤشرات الشمول المالي الرئيسية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)، من أجل الوقوف على مستوى الوساطة البنكية المقدمة لفئات المجتمع الجزائري. وقد خلصت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع المصرفي في تعزيز درجة الشمول المالي لفئات المجتمع الجزائري متواضعة، انطلاقاً من تباطؤ الوساطة البنكية المقدمة من قبل القطاع المصرفي وعدم ارتقائها لمستجدات الصناعة المصرفية، ومحدودية مستويات مؤشرات الشمول المالي، مما يفسر قصور الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية لتعميق درجة شموليته لفئات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، قطاع مصرفي، خدمات مالية ومصرفية، حرمان مالي، بنك الجزائر.

تصنيف JEL: G29 ; I32

Abstract :

The financial inclusion became one of the topics that hold the attention in the national financial and Economical activities and also one of the principal items on the Algerian banking sector schedule. This study aims at evaluating the levels of the principal financial inclusion in the Algerian banking sector in the period between (2011- 2018) to stand on the levels of the banking mediation given to the Algerian society categories. The study concludes that the contribution of the banking sector in enhancing the degree of financial inclusion the Algerian society is modest due to the slow banking mediation provided by the banking sector, the lack of progress in the banking industry, the limited levels of financial inclusion indicators and the lack of efforts by the monetary authorities to deepen their degree of inclusion.

Keywords: Financial inclusion, Banking sector, Financial and banking services, Financial deprivation, Bank of Algeria.

JEL classification codes: G21 ; I32

مقدمة:

يحظى الشمول المالي بإهتمام متزايد من قبل دول العالم عامةً، والدول العربية خاصةً، لما له من دور بارز في تمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، عن طريق اعتماد تقنيات رقمية تجعل هذه الخدمات ميسورة التكلفة وسهلة البلوغ، مما يُعزز من الإدماج المالي للفئات المستبعدة مالياً، ويُساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة.

يسعى القطاع المصرفي الجزائري إلى تحقيق أبعاد الشمول المالي على غرار باقي القطاعات المصرفية العربية، بالتركيز على زيادة درجة العمق المصرفي لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل ذلك؛ فقد شهد القطاع المصرفي الجزائري عدة إصلاحات متعاقبة، تميزت بانسحاب الخزينة العمومية من تمويل الاستثمارات وإنشاء سوق للأوراق المالية، واستعادة بنك الجزائر والبنوك التجارية دوريهما المعروفين، وفتح القطاع المصرفي أمام النشاط الخاص في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، مما شكل تنوعاً في هيكله القطاع وتطوره من اعتماد الصيرفة الإلكترونية من أجل مواكبة مستجدات الصناعة المصرفية.

إن تعزيز درجة تعميم الخدمات المالية والمصرفية على فئات المجتمع الجزائري، لتلبية مختلف احتياجاتهم المالية وإتاحة الفرصة أمامهم للوصول الشامل إلى النظم المالية الرسمية، من شأنه أن يُساعد على دمج ومشاركة مختلف فئات المجتمع وتمكينهم مالياً واقتصادياً، إلا أن ذلك متوقف على مدى تطور نشاط الوساطة المصرفية وتحديد وتوضيح المحاور الرئيسية لبناء استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز درجة الشمول المالي. من هنا - للوقوف على هذا الاهتمام- تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في ما يلي:

ما مدى يساهم القطاع المصرفي في تعزيز درجة الشمول المالي لفئات المجتمع الجزائري؟

معالجة هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على التساؤلين الفرعيين وهما:

❖ ما هي منهجية بنك الجزائر في عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي؟

❖ ما هو واقع مستويات مؤشرات الشمول المالي الرئيسية وفق بعدي الوصول والاستخدام

للمنتجات والخدمات المالية والمصرفية في الجزائر؟

الفرضيات:

من خلال ما تقدم ذكره، ومن أجل تفسير الإشكالية ومحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة تم

صياغة الفرضية التالية:

- تباطؤ مستوى الوساطة البنكية التي يوفرها القطاع المصرفي الجزائري، وعدم ارتقائها لمستجدات الصناعة المصرفية، هذا ما أدى إلى محدودية مستويات الشمول المالي في الجزائر وفقاً لمؤشراته، نتيجة لقصور الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية لتعميق درجة شموليته لفئات المجتمع.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه الشمول المالي من توسيع نطاق الخدمات المالية المصرفية ليشمل كافة فئات المجتمع، مما ينعكس إيجاباً على زيادة حجم التعاملات المالية ضمن دائرة

قنوات القطاع المصرفي الرسمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يُساعد ذلك كثيراً على تمويل الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية للأفراد والمؤسسات، وهو ما يحد من ظاهرة الحرمان المالي ويُساعد على دمجهم كأطراف فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري، ومدى فعالية الوساطة المصرفية المقدمة لمختلف فئات المجتمع تعزيزاً لدرجة الشمول المالي وتعميماً للخدمات المالية والمصرفية، وذلك من خلال دراسة التجربة الجزائرية في مجال الشمول المالي انطلاقاً من معرفة تطورات العمل المصرفي وتقييم مستوى الوساطة البنكية ومدى ارتقائها إلى المستجدات المصرفية.

المنهج المتبع:

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن الأكثر ملاءمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة، والإحصائي لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة، والمتعلقة بمجموعة من مؤشرات الشمول المالي الرئيسية التي يعتمد عليها بنك الجزائر والبنك الدولي.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث عناصر أساسية:

- الشمول المالي ومنهجية بنك الجزائر في عرض مؤشرات؛
- واقع مؤشرات بعد الوصول للمنتجات والخدمات المالية والمصرفية في الجزائر؛
- واقع مؤشرات بعد استخدام المنتجات والخدمات المالية والمصرفية في الجزائر.

I. الشمول المالي ومنهجية بنك الجزائر في عرض مؤشرات

أصبحت توجهات القطاع المصرفي لتحقيق الشمول المالي وتعزيزه من السياسات الرئيسية التي تحظى باهتمام واسع من طرف السلطات النقدية، وعليه يهتم هذا المحور بتحديد المفاهيم الأساسية للشمول المالي وعرض مؤشرات الرئيسية وفق منهجية بنك الجزائر.

1. المفاهيم الأساسية المرتبطة بالشمول المالي

نظر للأهمية التي أصبح يحظى بها الشمول المالي منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على مستوى المنظمات الدولية والبنوك المركزية، نوهت العديد من المؤسسات الدولية من بينها مؤسسة التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) على ضرورة تقييد الدول الأعضاء، على وضع تعريف خاص بالشمول المالي مراعيةً في ذلك نقطتين أساسيتين هما:

- الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية التي تتفرد بها كل دولة؛
- ضرورة وضوح التوجهات الإستراتيجية والأهداف المراد تحقيقها من خلال وضع اللبنة الأولى لصياغة إستراتيجية وطنية للشمول المالي. (AFI, 2017)

1.1. تعريف الشمول المالي على مستوى البنوك المركزية العالمية

من خلال النقاط السابقة التي نوهت بها مؤسسة التحالف الدولي للشمول المالي قد تتشابه وتختلف تعاريف الشمول المالي المستخدمة حسب خصوصية كل دولة داخل بنوكها المركزية، من بين هذه التعاريف الرسمية نذكر: (AFI, 2017)

يعرف بنك ماليزيا والبنك المركزي الأندونيسي الشمول المالي على أنه: " العملية التي يستخدم فيها كل شرائح المجتمع مجموعة واسعة من الخدمات المالية، في توقيت مناسب، وبطريقة معروفة، وبأقل تكلفة، مع عمل الجهات الرسمية على توفيرها للفقراء، وذوي الدخل المنخفض، والمغتربون العاملون، وسكان المناطق النائية لتحقيق الاحترام الكامل لكرامتهم."

كما يعرفه البنك المركزي الموزمبيقي على أنه: " عملية التوعية والوصول والاستخدام الفعال للمنتجات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية لكافة فئات المجتمع، من أجل المساهم في تحسين نوعية حياتهم وتحقيق الرفاهية الاجتماعية."

ويرى بنك الدولة الباكستاني الشمول المالي بأنه يتمثل في: "إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية كوسائل الدفع والادخار والائتمان وخدمات التأمين، لاستخدامها في تلبية احتياجاتهم وتحقيق الكرامة والإنصاف."

عُرف الشمول المالي من قبل البنك المركزي البرغوياني على أنه: "هدف يتم من خلاله تحقيق إمكانية الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية عالية الجودة والمناسبة والميسرة الاستخدام بأسعار معقولة، تكون خاضعة للوائح تنظيمية مناسبة تضمن حماية المستهلك وتعزز التثقيف المالي، من أجل تحسين القدرات المالية، واتخاذ القرار الرشيد من قبل جميع شرائح المجتمع."

2.1. تعريف الشمول المالي على مستوى البنوك المركزية لدول شمال إفريقيا

عُرف الشمول المالي على مستوى دول شمال إفريقيا حسب البنوك المركزية كما يلي:

يُعرف بنك الجزائر الشمول المالي بأنه: " إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده، وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والادخار، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار منافسة وعادلة. بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية، التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعاراً مرتفعة نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية. (Banque d'Algérie, 2017)

كما عرف البنك المركزي المصري الشمول المالي على أنه: "توفير الخدمات المالية المصرفية - حسابات توفير وحسابات جارية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان-، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، سواء كانت مؤسسات أم أفراد، والعمل على

تمكينهم من استخدام تلك الخدمات وتقديمها لهم بجودة مناسبة وأسعار مقبولة، من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي." (البنك المركزي المصري، 2017)

كما اهتمت وزارة المالية التونسية بتعريف الشمول المالي وأكدت على أن الشمول المالي: "مُحدّدٌ في إمكانية حصول الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين سواءً كانوا مستفيدين بشكل كامل أم لا؛ على مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المالية أو غير المالية، التي تقدمها الجهات الرسمية الفاعلة بشكل يتلاءم مع احتياجات المستخدمين." (Ministère des finances, 2020)

ويرى بنك المغرب المركزي أن الشمول المالي: " لا يجب أن ينحصر في مفهوم كمي لفئات المجتمع الواجب إدماجها في القطاع المصرفي الرسمي فحسب وإنما بضرورة وضع مجموعة من المؤشرات التي تسمح بقياس فعال لجودة الخدمات والمنتجات المالية لوضع تقارير رسمية خاصة بالشمول المالي." (عبد اللطيف الجواهري، 2012، الصفحات 14-15)

تعقيباً على هذه التعاريف -على مستوى البنوك المركزية العالمية والعربية (دول شمال إفريقيا) نقول إنها قد تختلف فيما بينها، من حيث النص، في بعض التفاصيل والجزئيات التي تظهر نصاً في أحدها ولا تظهر في الآخر. لكن هذه التفاصيل أو الجزئيات الغائبة عن التعريف نصاً نجدها فيه ضمناً، وهذا راجع إلى تقارب الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لدول شمال إفريقيا -خاصة- هذا ما قد يجعل مفاهيم الشمول المالي الرسمية تتفق فيما بينها، والتي تشير نصاً أو ضمناً إلى تحقيق أبعاد الشمول المالي المتمثلة في بعد الوصول إلى الخدمات المالية، وبعد استخدامها وضمان شفافية الخدمات المالية وعدالتها بما يصون كرامة المستهلك، ويحفظ حقوقه وهو ما يعني وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، إضافة إلى التوعية والتثقيف المالي.

3.1 الشمول المالي الرقمي: لانتشار خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية

إن تزايد الاهتمام بدور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي أدخل الطابع الرقمي على مفهوم الشمول المالي، وجعل المصطلحين مقترنين مع بعضهما في مصطلح "الشمول المالي الرقمي"، وحتى لا نتوه في زحمة تعدد التعاريف المقدمة من قبل المنظمات الدولية، سنقتصر على التعاريف التالية: يعرف الشمول المالي الرقمي من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) على أنه " الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان المستبعدين، الذين يعانون من نقص استخدام الخدمات المالية والمصرفية رغم امتلاكهم لحسابات مصرفية رسمية. (Lyman & Lauer Kate, 2015, p. 2)

وعرّف الشمول المالي الرقمي في تقرير الشراكة العالمية للشمول المالي (GPIFI) على أنه: " يعمل على توفير نطاق واسع من الخدمات المالية الرقمية للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة والمحرومين مالياً من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات من أجل تعزيز الشمول المالي." (Global Partnership on Financial Inclusion, 2016)

كما عُرّف الشمول المالي الرقمي بأنه: " العملية التي تبدأ بإفترض أن السكان المستبعدون لديهم نوع من الحسابات المصرفية الرسمية، ويحتاجون إلى وصول رقمي لتمكينهم من إجراء المعاملات المالية الأساسية عن بُعد، وذلك عن طريق فهم وإقناع السكان المستبعدون بالفوائد المرجوة من الشمول المالي الرقمي، وعلى أن يكون برنامج الشمول المالي الرقمي الفعال مناسباً لتلبية احتياجاتهم، وتقديمه بطريقة مسؤولة وبتكلفة مستدامة لمقدمي الخدمة وبأسعار معقولة للعملاء. (Peterson K.Ozil, 2018, p. 331)

أما التكنولوجيا المالية عرفها مجلس الاستقرار المالي بأنها: "ابتكارات مالية قائمة على التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعند تقديم الخدمات المالية. وتظهر الابتكارات المالية في العديد من جوانب التمويل، مثل: مدفوعات التجزئة والجملة والبنى التحتية للسوق المالية وإدارة الاستثمار والتأمين وتوفير الائتمان وزيادة رأس المال." (Bank for international settlements, 2018, p. 8)

حالياً، تم إطلاق خدمات مالية رقمية مبتكرة عبر الهواتف المحمولة والأجهزة المماثلة في 80 دولة على الأقل (1, p. 1, CGAP, 2015)، لتشجيع الملايين من العملاء الفقراء – الأسر والمؤسسات الصغيرة- على استخدام الخدمات المالية الرقمية الخاصة بـ: بالمدفوعات والتحويلات والمدخرات والائتمان والتأمين والأوراق المالية والتخطيط المالي وبيانات الحساب بدلاً من المعاملات القائمة على النقد (1, p. 1, Digital Financial, 2016). من المكونات الأساسية للشمول المالي الرقمي: منصات المعاملات الرقمية، والأجهزة التي يستخدمها العميل للاتصال إلكترونياً بهذه المنصات من أجل إنجاز معاملاته المالية، بالإضافة إلى وكلاء التجزئة الذين يوفرهم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية. (الامم المتحدة، 2019، صفحة 61)

2. منهجية بنك الجزائر في عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي

يُقاس الشمول المالي بعدد من المؤشرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدامها، وجودتها. يجب الإشارة هنا؛ إلى أن بنك الجزائر يعتمد في تقاريره السنوية على بعض المؤشرات التي تعد الرئيسية والتي تتلاءم مع النظام المالي والمصرفي في الجزائر، وفق بعدين أساسيين: الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدامها، هذه المؤشرات موضحةً وفق بعدي الوصول والاستخدام في النموذج التالي والتي تم الاعتماد عليها في دراستنا:

الشكل (1): مؤشرات الشمول المالي الرئيسية التي يعتمد عليها بنك الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين.

يقوم تقييمنا لواقع مؤشرات الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري على عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي الأساسية في الجزائر للفترة (2011-2018)، لتكون متناسقة مع البيانات التي لم تتوفر في بعض المؤشرات التي اعتمدنا فيها على قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي الخاصة بالبنك الدولي (Global Findex – Global Financial Inclusion Database) التي يتم إعدادها كل ثلاثة سنوات من مسح عالمي قائم على إمكانية حصول الأفراد على الخدمات المالية واستخدامها. وقد بدأ المسح لأول مرة في عام 2011، وتم إصدار قاعدة البيانات في ثلاثة سنوات (2011-2014-2017)، على عكس بنك الجزائر الذي يعتمد على دمج مؤشرات الشمول المالي في محور الوساطة المصرفية في تقاريره السنوية، وذلك اعتماداً على تقارير البنوك العمومية والخاصة وما تقدمه مؤسسة العلاقات التلقائية بين البنوك "SATIM" وتجمع النقد الآلي "GIE Monetique" من إحصائيات خاصة بمستوى بعض المؤشرات الرقمية. إن اعتمادنا على بعض المؤشرات الخاصة بقاعدة بيانات الشمول المالي العالمي للبنك الدولي هو من باب توسعة تحليلنا للمؤشرات الرئيسية التي يعتمد عليها بنك الجزائر الخاصة بالوساطة المصرفية والبنكية الموجهة لأفراد المجتمع، وكذلك الاستفادة من المزايا التي تتميز بها قاعدة البيانات والتي تم تحديدها فيما يلي:

❖ توفير بيانات قابلة للمقارنة دولياً؛

❖ توفير معلومات عن سلوك المستخدمين من السكان البالغين الأكثر من 15 سنة، مثل: الغرض من الخدمات المالية المستخدمة، واستخدام الخدمات غير الرسمية، وعوائق الحصول على الخدمات المالية، وتحديد مستويات الشمول المالي حسب فئات المجتمع وفقاً لعنصري الفئة الواحدة: (الجنس: الذكور والإناث)، (المستوى التعليمي: التعليم الابتدائي أو اقل و التعليم الثانوي أو أكثر)، (الانتماء الريفي)، (الفقر والغنى: أفقر 40% وأغنى 60%) و (العاملين أو البطالين).

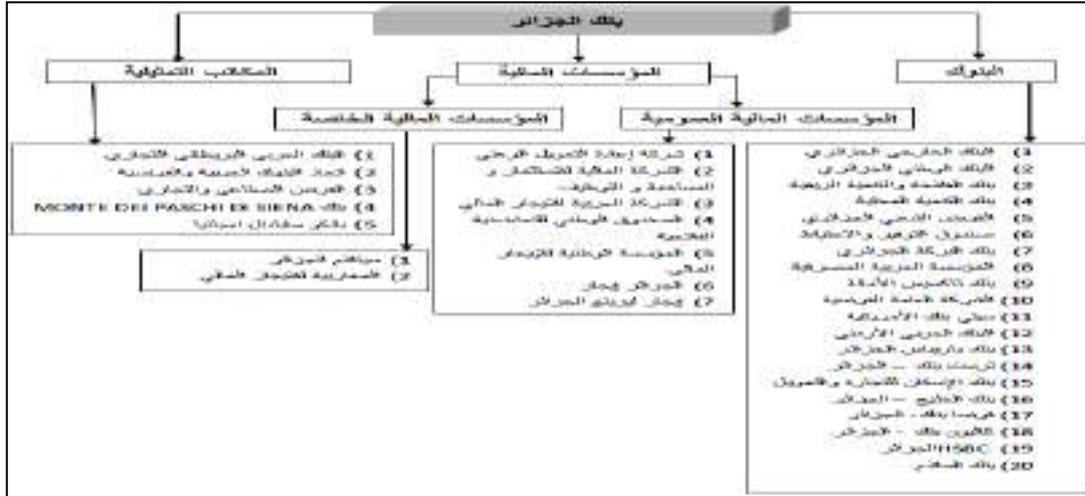
II. واقع مؤشرات بعد الوصول للمنتجات والخدمات المالية والمصرفية في الجزائر

يتضمن هذا البعد عدداً من المؤشرات أهمها: انتشار الفروع المصرفية، وأجهزة الصراف الآلي، وطرفيات البيع، وعدد مالكي البطاقات المصرفية، والتي سيتم التعرف عليها انطلاقاً من عرض وتحليل مستوياتها في الجزائر.

1. مؤشر انتشار الفروع المصرفية

يتكون القطاع المصرفي الجزائري، والذي يقف على رأسه بنك الجزائر، من ثلاث مؤسسات رئيسية هي البنوك، والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى المكاتب التمثيلية، حيث أن مجموع البنوك المعتمدة بالجزائر بلغ 20 بنكاً. تتنوع بين بنوك عمومية وخاصة ومختلطة أو فروع لبنوك أجنبية، و(09) مؤسسات مالية تتنوع بين مؤسسات مالية عمومية وخاصة، إضافة إلى ذلك بريد الجزائر الذي يُقدم خدمات جلييلة للصيرفة الالكترونية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القرار رقم 01-12، 2012). في بداية 2 جانفي 2018، بقي النظام المصرفي يتشكل من تسعة وعشرين (29) بنكاً ومؤسسة مالية، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2): هيكل القطاع المصرفي الجزائري حتى نهاية 2018.



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على المراجع التالية: (banque d'Algérie, 2017) و (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2018، صفحة 27).

إن هيكل القطاع المصرفي الجزائري المعروف سابقاً يُمثل نقاط الارتكاز لبنيته التحتية. هذه النقاط تشكل، بامتداداتها الفرعية عبر التراب الوطني، ما يمكن أن نسميه بالشبكة المصرفية أو قنوات التوزيع التي يتم من خلالها عرض وتوزيع الخدمات المالية والمصرفية، والتي تمثل فروع ووكالات البنك التي يُمارس من خلالها نشاطاته وينشر عبرها منتجاته في مختلف مناطق الوطن. الجدول رقم (1) يظهر لنا تطور قنوات التوزيع للبنوك الخاصة (البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية)، والبنوك العمومية في القطاع المصرفي الجزائري والانتشار والكثافة المصرفية، حيث اعتمدنا في تحليلنا على النسب المعيارية العالمية لمؤشر الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية، وفق ما يوضحه الإطار التالي:

المؤشر	المعادلات	النسبة المعيارية العالمية
الانتشار المصرفي	عدد السكان / عدد الفروع	فرد واحد لكل 10000 نسمة
الكثافة المصرفية نموذج كامرون Cameron	عدد الفروع / عدد السكان × 1000	يساوي 1
		أكبر من 1
		أقل من 1

تتوزع فروع البنوك الجزائرية على عدد من البنوك العمومية والخاصة والمؤسسات المالية يُمكن توضيحها وفقاً للجدول الموالي:

الجدول (1): فروع البنوك العمومية والخاصة العاملة في الجزائر والانتشار والكثافة المصرفية

السنة	عدد السكان (*) مليون نسمة	فروع البنوك والمؤسسات المالية الخاصة		فروع البنوك العمومية		إجمالي عدد الفروع	الانتشار المصرفي لكل 10000 الكثافة المصرفية
		العدد	النسبة	العدد	النسبة		
2011	36819558	343	24.053	1083	75.947	1426	0.387
2012	37565847	387	26.184	1091	73.816	1478	0.393
2013	38338562	400	26.774	1094	73.556	1494	0.390
2014	39113313	413	24.064	1113	72.936	1526	0.390
2015	39871528	434	27.874	1123	72.125	1557	0.391
2016	40606052	443	28.091	1134	71.909	1577	0.388
2017	41318142	459	28.616	1145	71.384	1604	0.388

تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011- 2018)

0.383	26083	1619	71.093	1151	29.000	468	42228429	2018
0.383	26093	1650	71.000	1168	29.210	482	43053054	2019
0.385	25947	1690	70.177	1186	30.000	504	43851044	2020

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على المراجع التالية: (banque d'Algérie, 2012, pp. 73-74) و(تقرير بنك الجزائر، 2017، الصفحات 68-69) و(تقرير بنك الجزائر، 2018، الصفحات 74-75) (*) (world bank Database)

من خلال الجدول أعلاه، يتبين من خلال السلسلة المدروسة أن البنوك العمومية تهيمن بصفة شبه مطلقة على قنوات التوزيع البنكية مقارنة بالنسبة المحتشمة لفروع البنوك الخاصة والمؤسسات المالية، والملاحظة البارزة هنا هي أن الأهمية النسبية لهذه الهيمنة، رغم ثقلها هي في تراجع، بينما هي في تزايد لدى البنوك الخاصة والمؤسسات المالية. أما من ناحية تغطية هذه الفروع للرقعة الجغرافية فنلاحظ أن هناك ضعفاً في نسبة الانتشار المصرفي؛ إذ نسجل فرعاً واحداً لكل 25947 نسمة خلال سنة 2018، وتأكيداً على ذلك سجلت الكثافة المصرفية نسبة ضعيفة. بأقل من الواحد أي هناك انحراف سلبي بمعنى أن مستوى انتشار البنوك حسب نموذج كامرون Cameron غير كافية هذا يعني أن الخدمة المصرفية لا تصل إلى كافة شرائح المجتمع، وهو ما يدل على نقص انتشار قنوات التوزيع المصرفية على التراب الوطني، والتي تتمركز أغلبها في مناطق الشمال مما يعكس محدودية وصول الخدمات والمنتجات البنكية لمعظم فئات المجتمع خاصة تلك الفئة الموجودة في المناطق الريفية.

2. مؤشرات عدد أجهزة الصراف الآلي

يُعرف جهاز الصراف الآلي بأنه: " آلة نقدية إلكترونية محوسبة تتيح لعملاء البنوك الوصول بطريقة آمنة إلى حساباتهم المصرفية، يتم نشرها من قبل البنك لدى فروعه وفي الأماكن العامة، كما يتم التعامل معها تلقائياً من قبل العميل ودون الحاجة الفعلية لموظف البنك سواء للاستعلام عن رصيد الحساب، أو للحصول على السحوبات النقدية، وتنفيذ الإيداعات النقدية، وغيرها من الخدمات المصرفية والمالية الأخرى." (مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2017، صفحة 41)، ومن بين أكثر أجهزة الصراف الآلي انتشاراً في الجزائر ما يُعرف بجهاز الموزع الآلي للأوراق النقدية للبنك (DAB).

1.2. تطور أجهزة الصرافات الآلية حسب البنوك الجزائرية

تتوزع أجهزة الصرافات الآلية في الجزائر على عدد من البنوك يُمكن توضيحها وفقاً للجدول الموالي:

الجدول (2): تطور عدد أجهزة الصرافات الآلية (DAB) حسب البنوك الجزائرية

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		
24.1	-	-	23.4	24.3	27.2	24.9	20.5	بنك التنمية المحلية	
4.1	24.4	20.7	23.2	24.2	28.4	26.7	21.8	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	
0.5	3.6	3.0	13.4	13.0	13.9	12.0	9.6	البنك الخارجي الجزائري	
-	0.5	0.5	23.6	21.1	12.4	11.4	13.7	البنك الوطني الجزائري	
13.3	-	-	-	-	-	-	14.4	القرض الشعبي الجزائري	
13.1	0.8	14.1	1.2	1.1	1.1	0.7	0.5	البنوك	البنوك الخاصة والمشتركة
1.1	-	0.5	3.4	2.8	1.3	-	-	الإسلامية	
-	23.0	-	1.4	1.5	0.4	-	-	البنوك العربية	
22.1	1.3	25.2	0.2	1.8	2.5	2.2	5.0	البنوك الأجنبية	
1.4	3.9	1.3	0.5	0.5	0.6	0.5	0.3	بنك الخليج الجزائري	
4.1	5.0	4.0	5.2	5.9	5.4	4.8	3.1	فرنسا بنك	
								ناتكسيس	

4.8	1.3	5.0	2.6	2.8	2.9	-	-	ترست بنك		
2.1	1.1	1.3	1.2	0.9	1.1	0.9	0.8	Houssing Bank		
1.1	22.0	1.2	0.5	0.5	0.6	0.5	1.2	HSBC		
21.6	22.0	23.0	-	-	2.1	15.3	9.9	سوسيتي جنرال		
665	640	595	573	539	475	543	647	المجموع		

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على وثائق مقدمة من مؤسسة ساتيم.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن 15 بنكاً فقط تتوفر لديهم صرافات آلية من مجموع 20 بنك، حيث تتوزع هذه الصرافات الآلية بنسبة أكبر في البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن زيادة عدد الصرافات الآلية مرتبط بزيادة فتح الفروع البنكية. ويبقى مجموع الصرافات الآلية المتوفرة على مستوى التراب الوطني محتشماً، مما يصعب على الأفراد استغلال الخدمات التي توفرها هذه الصرافات الآلية من سحب الأموال وتحويلها وطلب كشف الرصيد في أيام العطل وبعد المواعيد الرسمية.

2.2. تطور أجهزة الصراف الآلي في المراكز الخدمائية الكبرى - غير البنوك

إن تطور أجهزة الصراف الآلي خارج البنوك يتجسد في السياسات والمراسيم التنفيذية الخاصة بالتجارة والهادفة إلى تعميم واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني في المحلات التجارية والفنادق الكبرى، ونوادي الانترنت وخدمات الإعلام الآلي، والأكشاك والمكاتب، والمطارات الدولية، ووكالات السياحة والأسفار، وبعض المؤسسات الخدمية، والصيدليات تماشياً مع ما هو معمول به في الدول المتقدمة. إلا أن نسبة انتشارها تبقى ضعيفة. الجدول التالي يوضح عدد الصرافات الآلية المستخدمة في المراكز الخدمائية والتجارية الكبرى غير البنوك.

الجدول (3): تطور عدد أجهزة الصرافات الآلية (DAB) في المراكز الخدمائية والتجارية الكبرى

انتشار لأجهزة الصراف الآلي البيبنكية العاملة حسب المتعامل الاقتصادي			السنوات
العدد الإجمالي	المراكز الخدمائية والتجارية الكبرى	البنوك العامة والخاصة	
1370	775	595	2016
1443	803	640	2017
1441	776	665	2018
1621	/	/	2019
3030	1679	1351	2020

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على الموقع التالي: (GIE Monétique, 2021)

3. مؤشر عدد طرفيات البيع

تعد طرفيات البيع من أدوات الدفع الإلكتروني المهمة للوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت، وأقل جهد. فمن بين أهم فوائدها نذكر: (محمد لفته، 2019، صفحة 101) زيادة المبيعات، وتقليل المخاطر، وحفظ رأس المال والاستثمار بعمليات مالية آمنة، والموثوقية، وسهولة التدقيق، والمتابعة الإلكترونية من قبل المستفيدين من عمليات الدفع الإلكتروني. عرف انتشار طرفيات البيع في الجزائر تطوراً ملحوظاً - على الرغم من ذلك - سجلت نسبة انتشار منخفضة على مستوى البنوك العمومية والخاصة.

1.3. تطور أجهزة طرفيات البيع حسب البنوك الجزائرية

تتوزع نقاط البيع في الجزائر على عدد من البنوك يُمكن توضيحها وفقاً للجدول الموالي:

الجدول (4): تطور نسب أجهزة نقاط البيع حسب البنوك و بريد الجزائر

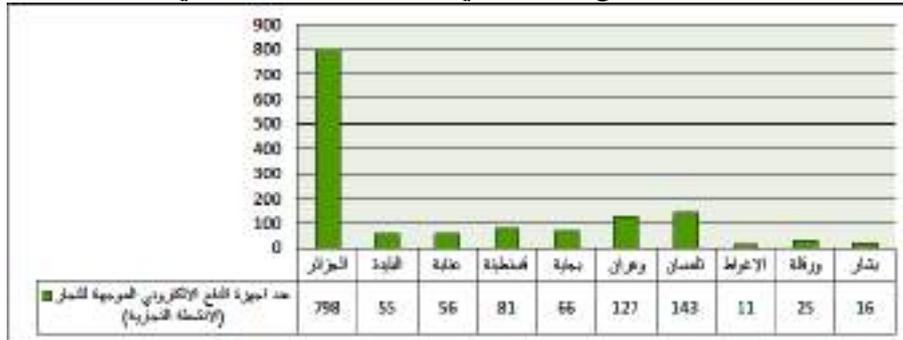
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		
21.5	18.6	48.30	55.3	60.4	55.2	54.7	51.0	القرض الشعبي الجزائري	
27.2	27.8	2.5	6.2	6.9	6.3	11.4	18.9	بنك التنمية المحلية	
11.3	17.4	12.8	12.2	11.6	10.6	10.7	10.4	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
2.5	2.1	5.8	2.13	2.1	1.9	1.9	1.9	البنك الخارجي الجزائري	
28.7	20.1	13.4	0.1	-	11.1	11.2	10.8	البنك الوطني الجزائري	
1.6	2.3	-	-	-	-	-	-	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	
	0.1	0	0.3	0.3	0.1	0.1	0.1	البنوك	بنك السلام
	0	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	الإسلامية	بنك البركة
1.0	2.6	5.3	32.1	4.6	3.4	2.4	2.0	البنوك الخاصة والمبتكرة	سوسيتي جنرال
2.0	2.7	2.9	3.8	2.9	3.0	2.6	0.8		بنك باريبا
0.3	0.7	1.4	2.4	1.5	1.3	0.2	0.2		نتاكسيس
3.2	5.1	6.3	7.7	7.6	5.2	3.0	2.2		بنك الخليج العربي
0.3	0.4	-	-	-	-	-	-		بنك الثقة
0.06	-	-	-	-	-	-	-		اتش اس بي سي
0	0	0.9	1.5	1.7	1.6	1.6	1.0	بريد الجزائر	
15879	11985	5049	3049	2737	2986	2965	3047	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على وثائق مقدمة من مؤسسة ساتيم.

يتضح من خلال الجدول رقم (5)، أن عدد نقاط البيع في تزايد خلال الفترة المدروسة في إطار السعي إلى تطوير وتنمية وظيفة النقد الآلي، لاستهداف كل العمليات التجارية أو الخدمية التي يستفيد منها العملاء وتوسيع شبكة الوصول إلى الخدمات المصرفية لكل فئات المجتمع؛ أين سجلت 11985 جهازاً سنة 2017 في حين شهدت سنة 2018 تسجيل 15879 جهازاً. علماً أن البنوك العمومية تحوز على أكبر نسبة لها مقارنة بباقي المؤسسات البنكية الأخرى.

2.3. تطور أجهزة طرفيات البيع في المراكز الخدمية الكبرى - غير البنوك:

تتوزع أجهزة طرفيات البيع TPE الموجهة للتجاري في بعض ولايات الوطن الموضحة في الشكل التالي: الشكل (3): عدد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE الموجهة للتجاري في بعض ولايات الوطن.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي : (عبد الهادي مسعودي، 2016، صفحة 185)

كنظرة عامة؛ يتضح من الشكل أعلاه، أن أجهزة الدفع الإلكتروني الموجهة للتجار (الأنشطة التجارية)، تتركز في أغليتها في المناطق الشمالية، أين تتواجد المحلات التجارية الكبرى، والفنادق، والمستشفيات الكبرى، وكذا وكالات السياحة والأسفار،... الخ، حيث تصدرت الجزائر العاصمة الترتيب بـ 798 جهازاً تليها تلمسان بـ 143 جهازاً، ووهران بـ 127 جهازاً، وقسنطينة بـ 81 جهازاً، وعنابة بـ 56 جهازاً، كما انتشرت أيضاً أجهزة طرفيات البيع عبر العديد من محطات نפטال في الطريق السيار شرق غرب، وكذلك محطات النقل، لتسهيل التعاملات. وبالرغم من هذا الانتشار الجغرافي لأجهزة نقاط البيع في بعض الولايات، إلا أن عدد نقاط البيع لا تغطي مستوى الأنشطة التجارية المتواجدة في ولايات الوطن وعدد التجار المسجلين نتيجة عزوف التجار على التعامل بأجهزة طرفيات البيع، بسبب النقص الفادح في استغلال البطاقات البنكية في التعاملات المالية والمصرفية على الرغم من توفير الشروط البسيطة لاقتناء التاجر لهذه الأجهزة وبطريقة مجانية عن طريق توفر حساب بنكي على مستوى أحد البنوك، وتوقيع عقد مع البنك لقبول الدفع بالبطاقة البنكية CIB.

4. مؤشرات امتلاك بطاقات الدفع الإلكتروني

إن امتلاك بطاقات الدفع الإلكتروني (وتسمى أيضاً بطاقة السحب الآلي أو الصراف الآلي) يختلف من فئة إلى أخرى، حيث تعكس درجة ملكية بطاقات السحب الآلي، والبطاقات الائتمانية مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لتنفيذ عمليات الشراء، وتسديد المدفوعات، والتجارة الإلكترونية والسحب من خلال البطاقات المرتبطة بالحساب المصرفي مباشرة، أو من خلال ائتمان ممنوح. الجدول التالي يوضح عدد بطاقات الدفع في الجزائر.

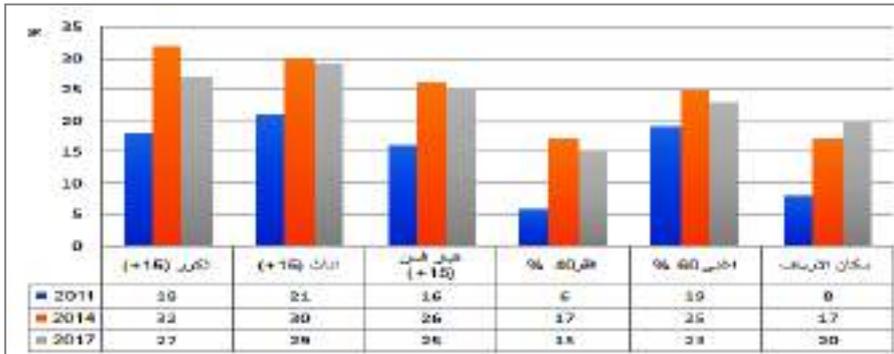
الجدول رقم (5): عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد بطاقات الدفع الإلكتروني	105601	110066	173131	238083	391853	566520	978933	1564420

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على وثائق مقدمة من مؤسسة ساتيم.

الشكلان المواليان رقم (4) و(5) يوضحان نسب البالغين من السكان فوق 15 عاماً ممن يمتلكون بطاقة السحب الآلي والبطاقات الائتمانية على التوالي حسب فئات المجتمع.

الشكل (4): نسبة البالغين من السكان (15+) حسب الفئات ممن يمتلكون بطاقة السحب الآلي.



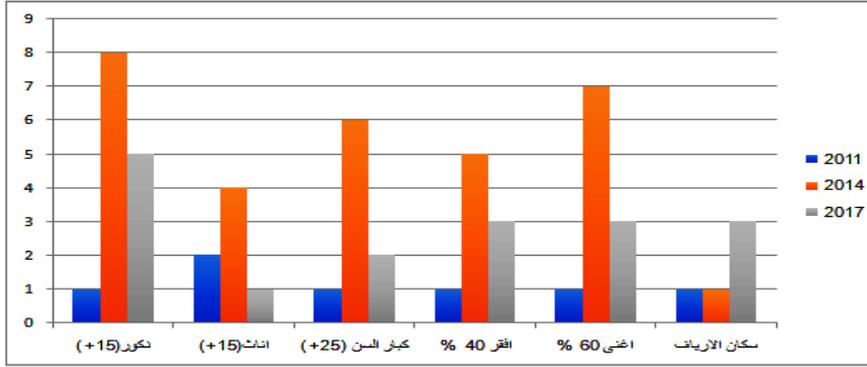
المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على الموقع التالي: (the world bank - Global Findex – Global

Financial Inclusion Database , 2017)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، ارتفاع نسب البالغين من السكان ممن يمتلكون بطاقة السحب الآلي سنة 2014 في مختلف الفئات، أين شهد هذا الارتفاع عند الجنسين بنسبة 32% ذكور و30% إناث، وعند كبار السن ما نسبته 26%، غير أن نسبة امتلاك بطاقات الصراف الآلي لأغنى 60% من السكان البالغين هي أكبر من تلك الخاصة بأفقر 40% من السكان البالغين، وعرفت أيضاً نسبة امتلاك بطاقة الصراف الآلي لسكان الأرياف ارتفاعاً كبيراً سنة 2014 مقارنة بسنة 2011، بزيادة قدرت بـ 9 وحدات مئوية إلى أن وصلت أقصاها سنة 2017 بـ 20%، هذا يؤكد تحليلنا السابق لبيانات هذه الفئة. أما فيما يخص سنة 2017 إذا ما قورنت بسنة 2014 لوحظ انخفاض في نسب امتلاك بطاقة الصراف الآلي لدى معظم الفئات، لكنها تبقى مرتفعة بالمقارنة مع سنة 2011، هذا يدل على عدم تمكن شرائح كبيرة من المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية.

1.4. نسب امتلاك البطاقة الائتمانية حسب فئات المجتمع الجزائري

اختلفت مستويات امتلاك البطاقات الائتمانية في المجتمع الجزائري للمتعاملين بالبطاقات الائتمانية مع المؤسسات المالية والمصرفية من فئة إلى أخرى حسب ما يوضحه الشكل الموالي:
الشكل (5): نسبة البالغين من السكان (+15) حسب الفئات ممن يمتلكون بطاقات ائتمانية



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً الموقع التالي: (the world bank - Global Findex – Global Financial Inclusion Database , 2017)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسب امتلاك البطاقات الائتمانية منخفضة جداً لدى مختلف الفئات، حيث سجلت أقصاها لدى الذكور بـ 8% كنسبة من السكان البالغين فوق 15 عاماً سنة 2014، هذه النسبة سجلت فجوة بين الجنسين حيث كان هذه النسبة المسجلة لدى الذكور ضعف نسبة امتلاك الإناث للبطاقات الائتمانية سنة 2014، لتأتي فئة أغنى 60% من السكان البالغين في المرتبة الثانية بنسبة 7% سنة 2014، تليها فئة كبار السن بنسبة 6% سنة 2014، والمراتب الأخيرة لكل من فئة أفقر 40%، وسكان الأرياف بنسبة 5% و1% توالياً سنة 2014. مع الإشارة أن مستويات الشمول المالي الخاصة بهذا المؤشر عرفت ارتفاعاً سنة 2014 مقارنة بسنة 2011، لكن سرعان ما تراجع هذا الارتفاع سنة 2017. يرجع سبب ذلك إلى عدم الانتشار السليم لهذه الخدمة، وعدم توسعها لكافة الفئات العمرية وعزوف الكثير عن استعمال أدوات السحب الإلكتروني نظراً لتحمل العميل تكلفة عند استعمالها، وعدم تجديدها لها عند انتهاء صلاحية استعمالها.

III. واقع مؤشرات بعد استخدام للمنتجات والخدمات المالية والمصرفية في الجزائر

إن قياس مستوى بعد استخدام المنتجات والخدمات المالية والمصرفية في الجزائر، يتمثل في قياس مدى كفاءة وفاعلية مؤسسات الوساطة المالية في تشجيع ذلك الاستخدام، حيث يعتمد هذا البعد على عدد من المؤشرات لقياسه أهمها: مؤشر ملكية الحسابات المالية والمصرفية للسكان البالغين (+15) لتمكينهم من القيام بعمليات الإقراض والادخار وكل العمليات المالية والمصرفية، ومؤشر عدد حركات الصرافات الآلية وطرفيات البيع، وهي المؤشرات التي يعتمد عليها بنك الجزائر للوقوف على واقع الوساطة المالية والمصرفية.

1. مؤشر ملكية الحسابات المالية والمصرفية للسكان البالغين (+15) حسب فئات المجتمع:

يرتبط نشاط النظام المالي الرسمي كله بالحسابات، وقد يتعذر الحصول على حساب في مؤسسة مالية ومصرفية رسمية، وهذا معوق كبير أمام الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية المرتبطة بهذه الحسابات، ويعتبر هذا الحساب بمثابة نقطة دخول إلى القطاع المالي والمصرفي الرسمي، فالحساب الرسمي يجعل من السهل تحويل الأجور، واستقبال التحويلات والمدفوعات الحكومية، ويشجع الادخار ويسهل الحصول على الائتمان، وعلى الرغم من ذلك هناك اختلافات كثيرة بين المناطق، تعود لعدة عوامل منها: الدخل، والمستوى التعليمي، والجنس، والعمر، ومكان الإقامة، وعوامل أخرى (نغم حسين و حسن مطر، 2020، صفحة 95). عرف المؤشر الرئيسي الذي تبني عليه أدبيات تعميم الخدمات المالية المتمثل في نسب ملكية الحسابات المالية والمصرفية للسكان البالغين (+15) في الجزائر نسب مرتفعة خلال السنوات (2011-2014-2017) وفقاً لقاعدة بيانات البنك العالمي Findex Globa، غير أن هذه النسب تتفاوت بين عنصري الفئة الواحدة - حسب الفئات: الجنس، والعمر، والعاملين وغير العاملين، والانتماء الريفي، وأفقر 40%، وأغنى 60%-. الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (6): نسبة البالغين من السكان (+15) حسب فئات المجتمع ممن يمتلكون حساباً في المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر

2017	2014	2011	الفئات	
56	61	46	ذكور (+15)	حسب الجنس
29	40	20	إناث (+15)	
59	66	51	العاملين (+15)	حسب العاملين أو البطالين
29	35	18	غير العاملين (+15)	
29	38	20	صغار البالغين (15-24)	حسب السن
49	57	40	كبار السن (+25)	
38	21	30	التعليم الابتدائي أو أكثر (+15)	حسب المستوى التعليمي
65	40	40	التعليم الثانوي أو أكثر (+15)	
35	37	23	أفقر 40%	حسب الغنى أو الفقر
48	59	41	أغنى 60%	
44	42	24	سكان الأرياف (+15)	الانتماء الريفي

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً الموقع التالي: (the world bank - Global Findex – Global Financial Inclusion Database , 2017)

من خلال الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

- ❖ وجود فجوة واضحة بين نسبي عناصر الفئة الواحدة خلال سنوات الفترة المذكورة، وهي متفاوتة من فئة إلى أخرى. هذه الفجوة تشير إلى المعاناة المتحملة من أجل الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية التي يواجهها السكان البالغون (+15) عاما من الإناث، والبطالين، والشباب، والأقل تعليماً، والأشد فقراً، والريفيين، لأسباب عديدة؛ تعود إلى:
- ❖ الحواجز الهيكلية، وضعف كل من التملك والتمكين الاقتصادي بالنسبة للإناث مقارنة بالذكور؛

❖ عدم امتلاك دخل منتظم لدى البطالين وضعف اندماجهم الاقتصادي، مقارنة بالعاملين الذين يتلقون أجورهم عن طريق حساباتهم؛

❖ عدم التمتع بالاستقلالية المالية لدى الشباب قبل سن الـ 25 عاماً، مقارنة بكبار السن؛

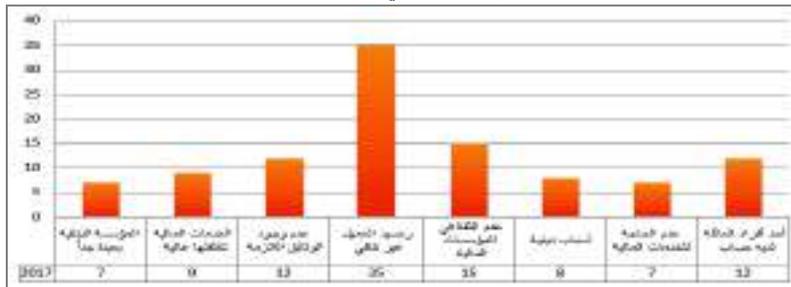
❖ تزايد عدد الملتحقين بالجامعات سنوياً، وتمتعهم بالاستقلالية المالية مقارنة بالأقل تعليماً؛

❖ تدني مستويات دخل الفقراء مقارنة بالأغنياء، والبعد الجغرافي فيما يتعلق بسكان الأرياف.

❖ كما نلاحظ من جهة ثانية تراجع نسب مؤشر امتلاك حساب مصرفي سنة 2017، لدى بعض الفئات بسبب الزيادة السكانية، مع اتجاه نسب هذا المؤشر نحو التزايد لدى الفئات الأخرى، كفئة الأعلى تعليماً للسبب المذكور آنفاً، وهو اتجاه بارز جداً لدى سكان الأرياف، إذ انتقل هذا المؤشر من 24% سنة 2011 إلى 44% سنة 2017، أي إلى النصف تقريباً، وتفسر هذه القفزة باتجاه سكان المناطق الريفية للتعامل مع وكالات الدعم (ANGEM - CNAC) الذي يتطلب فتح حساب لتسهيل معاملاتهم المالية معها.

أما إذا انتقلنا الآن إلى تحليل مستوى هذا المؤشر من زاوية الحرمان المالي بتناول نسبة البالغين من السكان (+15) عاماً المنسحبين أو لا يملكون حساباً في المؤسسات المالية والمصرفية سنجد أن البالغين أكثر من 15 عاماً الذين انسحبوا من حساباتهم في المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر وصلت نسبتهم إلى 61% سنة 2011 وسنة 2017 توالياً. يعود عدم امتلاك السكان البالغين في الجزائر لحسابات مصرفية لأسباب عديدة يعرض أهمها ويوضح نسبها عند السكان البالغين فوق 15 عاماً الشكل التالي:

الشكل رقم (6): الأسباب الرئيسية للحرمان المالي في الجزائر لسنة 2017 (بحسب السكان البالغين (+15) الذين لا يملكون أو انسحبوا من حساباتهم المصرفية في المؤسسات المالية والمصرفية).

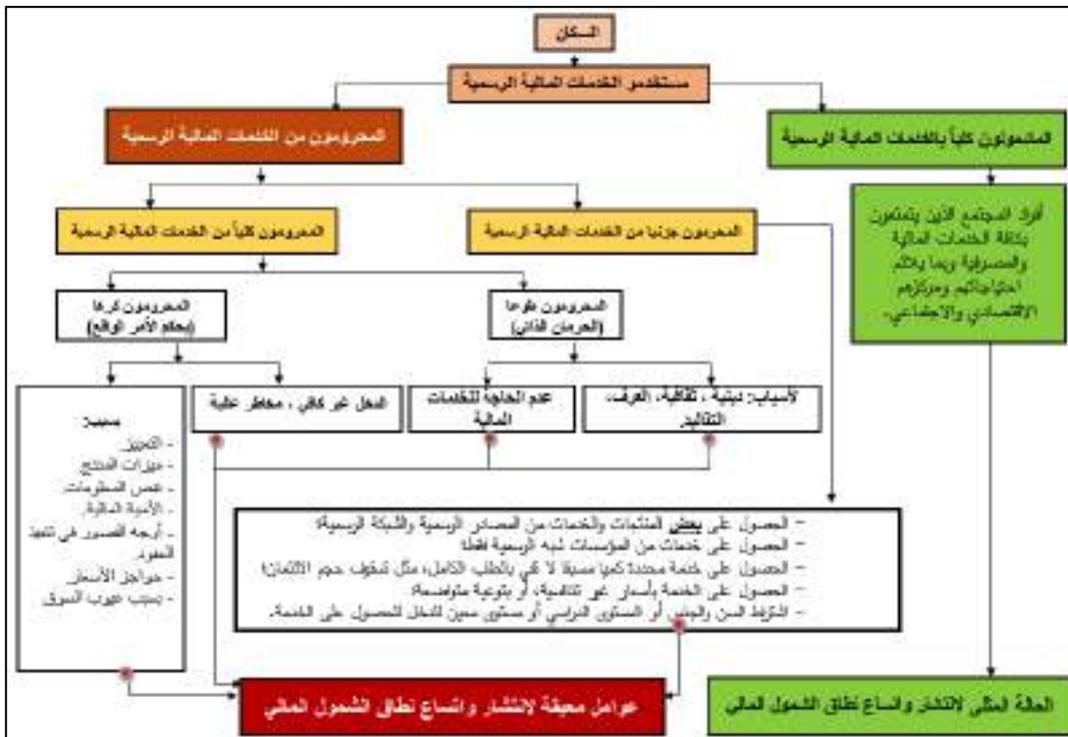


المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً الموقع التالي: (the world bank - Global Findex – Global Financial Inclusion Database

كل هذه الأسباب من مسببات الحرمان المالي سواءً كان ذلك حرماناً ذاتياً أو حرماناً قسرياً (أي التأقلم مع الأمر الواقع). ما يلفت الانتباه هنا هو أن ضعف الرصيد أهم هذه الأسباب، إذ يمثل 36%، تليه الأسباب المرتبطة بعدم الثقة في المؤسسات المالية والمصرفية بـ 15%، ثم الأسباب المرتبطة بملف فتح الحساب أو بملكية أفراد العائلة لحساب بنسبة 12%.

نذكر في هذا الصدد أن الحرمان المالي هو عملية ديناميكية ومعقدة، حيث أن بعض الناس لا يجدون أي صعوبة في الحصول على أي خدمة مالية، وبعض الناس يعانون منه لفترات محدودة خلال حياتهم، والبعض الآخر قد يعاني منه مدى الحياة، ومعظمهم قد يعانون منه بسبب التسعير أو السوق أو عدم مناسبة الخدمة، أو تعقيد إجراءات الحصول عليها. كما قد يتم الحرمان بشكل طوعي (إرادي) لأسباب عدة. في الشكل التالي حاولنا أن نلخص عوامل الحرمان المالي للأشخاص (السكان): (أنظر الشكل رقم (8))

الشكل رقم (7) : عوامل الحرمان المالي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المراجع التالية: (Fabienne Pinos, 2015, p. 20)

و (Gloukoviezoff, 2008, p. 70)

من المهم أن نضيف إلى ما سبق أن قاعدة انتشار الشمول المالي تبدأ بتوفير الخدمات المالية الأساسية التالية: حسابات الإيداع (الجارية أو الآجلة)، وحسابات الادخار، وحسابات الائتمان، وخدمات التأمين التحويلات المالية، وخدمات المشورة المالية.

إن الحرمان المالي من أي خدمة من هذه الخدمات يسبب على المستوى الشخصي إرباكاً للفرد في الإدارة اليومية لأمواله، كما يؤدي إلى حدوث ما يسميه البعض بـ "الحرمان الاجتماعي" : الذي تتجلى أهم مظاهره في الحرمان من التمتع بخدمات تؤثر على نوعية وجودة المستوى المعيشي للإنسان، مثل

خدمات التعليم والصحة والسكن. ومن الواضح أن مخاطره على مستوى الاقتصاد الوطني أشد وقعا مثلما يظهر في ثنايا الفقرات السابقة. (البنك الدولي، 2019)

2. مؤثر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية – الودائع البنكية:

من خلال هذا العنصر سوف نقوم بتبيان قدرة البنوك العمومية والخاصة على جذب الودائع، التي تعتبر أحد الركائز الأساسية التي تعبر عن مدى ثقة المودعين بالتعامل مع مثل هذه البنوك، وذلك من خلال تطور ودائع البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، وحصّة كل من البنوك العامة والخاصة من إجمالي الودائع. بعد ذلك نتناول سلوك المودعين أصحاب هذه الودائع، الذين ينقسمون بدورهم إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: (تقرير بنك الجزائر، 2017، صفحة 75) المؤسسات والهيئات العمومية؛ المؤسسات الخاصة؛ الأفراد (العاديين والأثرياء) والجمعيات؛ آخرون (عمليات جارية لم تقيد بعد في حسابات العملاء). لنبدأ بتطور ودائع البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري على نحو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (7): تطور ودائع البنوك على مستوى القطاع المصرفي الجزائري ونسب توزيعها

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الودائع	
37.1	36.8	33.7	35.8	40.7	37.8	36.5	50.0	بنوك عمومية	تحت الطلب %
7.6	7.2	7.4	6.5	7.9	7.6	6.9	5.9	بنوك خاصة	
43.4	41.1	44.2	44.3	41.6	43.4	39.5	37.9	بنوك عمومية	لأجل %
4.5	4.6	4.4	4.0	3.2	4.0	3.6	3.5	بنوك خاصة	
5.7	7.6	9.2	8.2	5.4	5.4	5.5	5.2	بنوك عمومية	كمصان %
1.7	2.4	1.1	1.2	1.1	1.8	1.6	1.5	بنوك خاصة	
10922	10232	9079	9200	9117.5	7787.4	7738.0	6733.0	إجمالي الودائع (مليار دينار)	
86.24	85.8	87.1	88.3	87.7	86.6	87.1	89.1	حصّة البنوك العمومية	حصّة البنوك من إجمالي الودائع %
13.76	14.2	12.9	11.7	12.3	13.4	12.9	10.9	حصّة البنوك الخاصة	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية التالية: (تقرير بنك الجزائر، 2012، صفحة 115) و (تقرير بنك الجزائر، 2017، صفحة 73) و (تقرير بنك الجزائر، 2018، صفحة 77)

من خلال الجدول أعلاه، أن البنوك العمومية تسيطر بصفة كبيرة على إجمالي الودائع مقارنة بالحصّة الضعيفة للبنوك الخاصة، والملاحظة البارزة هنا أيضا هي أن الاتجاه العام للتطور الحاصل في مجال الودائع البنكية لا يشذ عما لاحظناه أنفاً بخصوص قنوات التوزيع، وهو أن الأهمية النسبية (%) لحصّة البنوك العمومية من إجمالي الودائع، رغم ثقلها الواضح جداً، هي في تناقص، بينما هي في تزايد لدى البنوك الخاصة، رغم ضعفها الواضح مثلما يوضحه السطران الأخيران من الجدول.

وبالرجوع إلى التركيبة الهيكلية لإجمالي الودائع يتبين أن البنوك العمومية لها القدرة على جلب الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بنسب متقاربة خاصة خلال الفترة (2012-2018)، إلا أنه كانت الأغلبية لودائع لأجل وذلك بنسب معتبرة مقارنة بالقدرة المحدودة للبنوك الخاصة في عملية جلبها

لمختلف أنواع الودائع، وتجدر الإشارة هنا؛ إلى أن أبرز العوامل التي ساعدت في تحقيق هذه الزيادات المضطردة في حجم الودائع لأجل تمثلت في: التغييرات التنظيمية والقانونية للعمل المصرفي؛ الاتجاه نحو الانتشار الجغرافي للفروع البنكية عبر كافة مناطق الوطن؛ عمليات الإصلاحات المتوالية وتبني سياسة اقتصاد السوق؛ الفوائض المالية لدى المؤسسات الاقتصادية والأفراد. ونأتي الآن إلى سلوك المودعين، حيث تتوزع الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل حسب المجموعات الثلاثة الرئيسية للمودعين (تجدر الإشارة إلى أن الودائع كضمان لم يتم إدراجها حسب المجموعات الرئيسية لعدم توفر معلومات عنها). الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (8): توزيع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل حسب المجموعات الرئيسية للمودعين

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة المجموعة
الودائع تحت الطلب %								
52.1	51.7	47.6	52.0	53.41	51.6	54.2	64.2	حصة المؤسسات والهيئات العمومية
27.5	25.2	29.5	27.7	26.1	28.6	26.5	21.3	حصة المؤسسات الخاصة
12.7	12	14.3	11.6	9.5	11	10	8.4	حصة الأفراد والجمعيات
7.1	11.1	8.7	8.7	11	8.7	9.3	6.1	آخرون
4880.5	4499.0	3732.2	3891.7	4434.8	3537.5	3356.8	3495.8	المجموع (مليار دينار)
الودائع لأجل %								
23.4	24.4	24.6	27.5	29.3	27.7	25.9	22.4	حصة المؤسسات والهيئات العمومية
9.8	9.5	8.4	8.6	6.8	7.7	7	7.6	حصة المؤسسات الخاصة
62.2	63.7	65.4	62.0	61.6	62.6	65.6	69.6	حصة الأفراد والجمعيات
5.0	1.8	1.6	1.8	2.3	1.9	1.5	0.3	آخرون
5232.6	4708.5	4409.3	4443.4	4083.7	3691.7	3331.5	2787.5	المجموع (مليار دينار)

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على التقارير السنوية التالية: (تقرير بنك الجزائر، 2012، صفحة 118) و (تقرير بنك الجزائر، 2017، صفحة 75) و (تقرير بنك الجزائر، 2018، صفحة 80)

عند ملاحظتنا للجدول أعلاه، يتبين أن المؤسسات والهيئات العمومية تمثل أكثر المودعين من أصحاب الودائع تحت الطلب، لتأتي في المرتبة الثانية المؤسسات الخاصة لتبقى حصة الأفراد والجمعيات ضعيفة من إجمالي الودائع تحت الطلب خلال الفترة المدروسة. في حين يتبين أن هذه الفئة الأخيرة تحتل الصدارة من إجمالي الودائع لأجل، حيث فاقت نسبتها 69.6% سنة 2011. توجه هذه الفئة إلى مثل هذا النوع من الودائع راجع إلى رغبتهم في الاستفادة من الفوائد التي يدفعها البنك عند انتهاء مدة معينة، ولا يمكن الاستفادة من هذه الفوائد قبل انتهاء هذه المدة، في حالات السحب المفاجئ مثلاً، هذا ما يفسر التطور الذي عرفته الودائع لأجل في القطاع المصرفي مقارنة بالتطور

الخاص بالودائع تحت الطلب. لتأتي في المرتبة الثانية حصة المؤسسات والهيئات العمومية من إجمالي الودائع لأجل.

1.2 مستوى تلقي الودائع في البنوك الإسلامية من مجموع ودائع البنوك الخاصة:

إذا تحدثنا على مستويات تلقي الودائع في البنوك الإسلامية فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2011- 2018)، غير أن بنك السلام كان الأكثر فعالية في جلب المدخرات مقارنة ببنك البركة، غير أن إجمالي الودائع المقدمة من قبل الأفراد والمؤسسات في البنوك الإسلامية كان ضعيف جداً، ظهر هذا من خلال احتساب حصة البنوك الإسلامية في تلقي الودائع من إجمالي ودائع البنوك الخاصة. هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (9): توزيع الودائع في البنوك الإسلامية

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		
42.2	37.3	43.8	42.8	46.9	22.1	40.0	43.8	تحت الطلب %	بنك السلام
26.4	50.8	40.5	44.3	42.1	34.5	54.0	51.0	لأجل %	
31.4	11.9	15.7	12.9	11.0	43.4	6.0	5.2	كضمان %	
44.995	50.903	26.193	17.517	12.671	28.145	14.419	9.829	إجمالي الودائع (مليار دينار)	
223995	207944	170137	154562	131175	125435	116515	103285	إجمالي الودائع (مليون دينار)	بنك البركة
45.219	51.111	26.363	17.671	12.802	28.270	14.535	9.932	إجمالي ودائع البنوك الإسلامية (مليار دينار)	
1507.3	1453.0	9079.7	1076.5	1121.5	1043.5	998.2	733.9	إجمالي ودائع البنوك الخاصة (مليار دينار)	
%0.003	%3.5	%0.3	%1.7	%1.1	%2.7	%14.7	%1.35	حصة البنوك الإسلامية من إجمالي ودائع البنوك الخاصة	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية التالية: (بنك السلام، 2012، صفحة 35) و (بنك السلام، 2014، صفحة 28) و (بنك السلام، 2016، صفحة 37) و (بنك السلام، 2018، صفحة 55) و (بنك البركة، 2012، صفحة 12) و (بنك البركة، 2016، صفحة 10) و (بنك البركة، 2018، صفحة 6)

3. مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية - القروض البنكية:

تتمثل القروض الموزعة من قبل البنوك العمومية والخاصة في تلك القروض الموجهة للاقتصاد الوطني بقطاعيه: العمومي والخاص. سوف نقوم في هذه الحالة بتحليل تطور القروض الموجهة لكل من هاذين القطاعين من طرف البنوك العمومية والخاصة. الجدول الموالي يوضح ما سبق:

الجدول (10): تطور حجم القروض ونسب توزيعها

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حصة البنوك العمومية %	85.8	86.7	86.5	87.8	87.5	87.6	86.8	86.59
حصة البنوك الخاصة %	14.2	13.3	13.5	12.2	12.5	12.4	13.2	13.41
نسبة القروض الموجهة للقطاع العام %	46.8	47.6	47.2	52.0	50.7	50.0	48.6	49.6
نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص %	53.2	52.4	52.8	48.0	49.3	50.0	51.4	50.4
حجم القروض الممنوحة (مليار دينار)	3724	4285	5154	6502	7275	7907	8877	9974

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على التقارير السنوية التالية: (تقرير بنك الجزائر، 2012، صفحة 118) و (تقرير بنك الجزائر، 2017، صفحة 77) و (تقرير بنك الجزائر، 2018، صفحة 82)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن البنوك العمومية تسيطر بصفة شبه مطلقة على عملية منح القروض للأعوان الاقتصادية مقارنة بالنسبة المحتشمة للبنوك الخاصة في هذه العملية، وهو ما يدل على ضعف دور هذه الأخيرة في عملية تمويل الاقتصاد. أما بالنسبة للقطاعات المستفيدة من هذه القروض فيتبين خلال الفترة المدروسة أن القطاع الخاص قد استفاد من القروض الموزعة بنسب أكبر من تلك النسب المسجلة في القطاع العمومي، وذلك راجع للطلب المتزايد للأفراد والأسر على القروض العقارية لتمويل عملية حيازة سكناتهم خلال الفترة المدروسة. باستثناء سنتي 2014 و2015- وهما بداية تأزم الوضع المالي في الجزائر وتراجع الإيرادات العمومية بسبب تراجع الجباية البترولية-، هذا التراجع عوضته أساساً البنوك العمومية في تمويل برامج التنمية المسطرة إلى جانب البنوك الخاصة، على حساب القطاع الخاص، كما يتجه الاقتراض من قبل العملاء إلى الاستعانة بمصادر اقتراض غير رسمية، لتفادي الإجراءات الإدارية الطويلة للقروض، وصعوبة الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، وارتفاع معدلات الفائدة فيها. الجدول الموالي يلخص مستويات الشمول المالي حسب الفئات ممن اقترضوا من العائلة والأصدقاء في الجزائر.

الجدول رقم (11): نسبة البالغين من السكان (+15) حسب الفئات ممن اقترضوا من العائلة والأصدقاء في الجزائر خلال السنوات (2011-2014-2017).

الفئات	الاقتراض من مصادر غير رسمية			متوسط الاقتراض من الجهات الرسمية	متوسط الاقتراض من الجهات غير الرسمية
	2011	2014	2017		
حسب الجنس	ذكور (+15)	17	12	19	8
	إناث (+15)	19	14	18	4.3
حسب العاملين أو البطالين	العاملين (+15)	/	15	26	9
	غير العاملين (+15)	/	11	12	3.3
حسب السن	صغار البالغين (15-24)	18	10	19	2.7
	كبار السن (+25)	18	10	19	6
حسب الغنى أو الفقر	أفقر 40%	32	14	19	4.3
	أغنى 60%	20	13	18	6
الانتماء الريفي	سكان الأرياف (+15)	23	9	25	5

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي: (the world bank - Global Findex – Global Financial Inclusion Database , 2017)

نلاحظ من الجدول أعلاه، ميول جميع الفئات إلى الاقتراض من العائلة والأصدقاء. هذا يدل على ضعف دور المؤسسات المالية والمصرفية في توفير التمويل للأفراد (كما ذكرنا أنفاً)، وكتحليل أكثر دقة نجد أن متوسط مستويات الشمول المالي الخاصة بالاقتراض من الأصدقاء والعائلة (جهة غير رسمية) أكبر من متوسط الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية (جهات رسمية)، هذا يدل على أن توجه العملاء إلى التعامل مع جهات غير رسمية أكثر من توجههم إلى التعامل مع الجهات الرسمية، نظراً لاعتبارات عديدة منها سهولة الحصول على الأموال من الأصدقاء أو العائلة دون أي تكاليف أو التزامات طيلة فترة الاقتراض.

1.3. مستوى الإقراض في البنوك الإسلامية من مجموع التمويلات في البنوك الخاصة:

أما عن مستويات الإقراض لدى البنوك الإسلامية - بنك السلام وبنك البركة -، فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، نتيجة خلق العديد من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وبصيغ مختلفة لتمويل الأفراد والمشاريع الصغيرة، غير أن مستوى منح القروض يبقى ضعيفاً مقارنةً بإجمالي التمويلات الممنوحة من قبل البنوك الخاصة الأخرى، خاصة أن الحصة الكبيرة من القروض موجهة إلى تمويل المؤسسات الخاصة، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة القروض الممنوحة للأفراد في بنك السلام سنة 2017 و2018 إلا أن القروض الممنوحة تبقى محتشمة، وهذا راجع إلى ضعف حصة البنوك الإسلامية من إجمالي تمويلات البنوك الخاصة والتي قدرت بـ 0.2% سنة 2018. الجدول التالي يوضح تطور حجم القروض ونسب توزيعها في البنوك الإسلامية الجزائرية.

الجدول رقم (12): تطور حجم القروض ونسب توزيعها في البنوك الإسلامية.

البنك	طبيعة القروض	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بنك السلام	نسبة القروض الموجهة للمؤسسات الخاصة	99.1	95.9	98.3	99.1	99.2	98	89.2	81.5
	نسبة القروض الموجهة للأفراد	0.5	3.8	1.5	0.6	0.4	1.7	10.5	18.3
بنك البركة	نسبة القروض الممنوحة	0.4	0.3	0.2	0.3	0.4	0.3	0.3	0.2
	إجمالي القروض الممنوحة في البنوك الإسلامية (مليار دينار)	13.9	20.7	28.8	24.0	23.2	30.9	47.5	75.4
	إجمالي القروض الممنوحة في البنوك الخاصة (مليار دينار)	528.9	570.0	736.3	793.3	909.4	980.6	1171.9	1337.51
	حصة البنوك الإسلامية من التمويلات الممنوحة في البنوك الخاصة %	2.6	0.4	4.0	3.0	2.5	3.1	4.0	0.2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية التالية: (بنك السلام، 2012، صفحة 32) و (بنك السلام، 2014، صفحة 24) و (بنك السلام، 2016، صفحة 33) و (بنك السلام، 2018، صفحة 51) و (بنك البركة، 2012، صفحة 12) و (بنك البركة، 2016، صفحة 10) و (بنك البركة، 2018، صفحة 6)

4. مؤشر عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك:

يقيس هذا المؤشر مدى إتاحة واستخدام الصرافات الآلية للأفراد، وكلما زاد عدد الحركات - العمليات المنفذة من خلال الصرافات الآلية دل ذلك على زيادة وصول، والاستخدام، وزيادة الثقة

بهذه القناة بشكل خاص، وبالخدمات المصرفية بشكل عام (محمد لفته، 2019، صفحة 108)، يُمكن عرض عدد الحركات على الصرافات الآلية وفقاً لبيانات مؤسسة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك ومجمع النقد الآلي في الجدول التالي:

الجدول (13): عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
58428933	9929652	8833913	8310170	6868031	3846304	2444	إجمالي عدد عمليات السحب
1073.0	164.1	136.2	126.4	98.2	/	/	(*) المبالغ الإجمالية لمعاملات السحب

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على المرجع التالي: (GIE Monétique, 2021) ووثائق مقدمة من مؤسسة ساتيم. (*) (مليار دينار)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ارتفاع كبير عدد حركات الصرافات الآلية للفترة (2014-2020)، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد الصرافات الآلية لدى البنوك وإدخال خدمات دفع المستحقات ورواتب الموظفين والمتقاعدين على البطاقات الالكترونية، فضلاً عن توجه بنك الجزائر نحو تعزيز التحول الرقمي في مجال العمل المصرفي وزيادة الوعي والتثقيف المالي، من خلال جعل يوم 27 أفريل يوماً للشمول المالي (تمتد فعاليته داخل البنوك لمدة شهر كامل)، تناقش فيه التحولات والتغييرات المستجدة في العمل المصرفي. (محافظ بنك الجزائر، 2021، صفحة 1)

5. مؤشر عدد عمليات الدفع عبر أجهزة طرفيات البيع:

يُعبّر هذا المؤشر على مدى اعتماد الأفراد على تسديد التزاماتهم المالية، ومشترياتهم، ومدى قبول التجار المدفوعات بالوسائل الالكترونية، وهذا ما يتطلب وجود بنية تحتية مناسبة -نشر أجهزة طرفيات البيع لدى تجار التجزئة-. تم وضع إطار قانوني داعم لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني بالتجزئة من خلال قانون المالية لسنة 2020 والذي ينص على: "ضرورة أن يقوم التجار بتوفير أدوات الدفع الالكتروني ووضعها تحت تصرف المستهلكين، وذلك في مدة أقصاها 31 ديسمبر 2020". وقد وضعت هذه الأدوات تحت تصرف التجار مجاناً، في سياق الإجراءات الاحترازية التي تبنتها الجزائر لمواجهة وباء كوفيد-19، هذا ما يُشير إلى إمكانية تطور عدد حركات طرفيات البيع مستقبلاً. نشير هنا أنه كلما زادت عدد الحركات، دل ذلك على وصول جديد للخدمات المالية، واستخدامها، والاتجاه نحو التحول الالكتروني. يمكن عرض عدد حركات طرفيات البيع وفقاً لبيانات مؤسسة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك في الجدول التالي:

الجدول (14): عدد عمليات الدفع عبر أجهزة طرفيات البيع

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
33945	23762	190898	122694	65501	35434	41252	إجمالي عدد عمليات الدفع
521.6	1.916	1.3	861.7	444.5	/	/	المبالغ الإجمالية لمعاملات الدفع "ألف دينار"

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على وثائق مقدمة من مؤسسة ساتيم.

6. مؤشر عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الالكتروني عبر الأنترنت:

مند أكتوبر 2016، أصبح الدفع عن طريق الأنترنت بواسطة البطاقة البنكية عملياً بالجزائر. وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة "الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقل، وشركات التأمين، والنقل الجوي وبعض الإدارات). خلال سنة 2020 سجل 53 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني البيبنكي، ما نتج عنه حوالي 3 369 892 معاملة (GIE Monétique, 2021) ؛ وفي جانفي 2021 سجل 71 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني البيبنكي، ما نتج عنه حوالي 5 088 632 معاملة. هذه التعاملات موزعة وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (15): عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الالكتروني عبر الأنترنت في مختلف القطاعات

العدد الإجمالي للمعاملات	بيع البضائع	خدمات	خدمة إدارية	كهرباء- ماء	تأمين	نقل	هاتف محمول	
7366	0	0	0	391	51	388	6536	2016
107844	0	0	0	12414	2467	5677	87286	2017
176982	0	0	1455	29722	6439	871	138495	2018
202480	0	5056	2432	38806	8342	6292	138495	2019
1059544	72	57051	1863	19220	202	2572	3825554	2020

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على الموقع التالي (GIE Monétique, 2021)

بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الألي "GIE Monétique" وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية/الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 زاد عدد حركات الدفع الالكتروني عبر الانترنت (تعمدنا الإشارة إلى سنة 2020 التي تم فيها تفعيل الدفع عبر الانترنت ببطاقة بريد الجزائر الذهبية) وتطبيق "بريدي موب" الذي يتم استخدامه بعد تحميله على الهاتف المحمول وإدخال رمز بطاقة الدفع الالكتروني من أجل التسجيل الفعلي في التطبيق والقيام بعمليات الدفع والسحب والتحويلات المالية.

كما سجلت عدد حركات الدفع باستخدام الهاتف المحمول -الصيرفة الهاتفية- تزايداً مستمراً منذ بداية شهر جانفي حتى نهاية سنة 2020 تزامناً مع ظهور فيروس كورونا وتطبيقاً لمبدأ التباعد الاجتماعي والتدابير الوقائية وفتح السوق الجزائرية خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 لعدد كبير من مشاركي خدمة الهاتف الثابت والمحمول والمشاركين في الانترنت، وهي الشبكة التي ساهمت بشكل كبير في تقديم الخدمات المالية عبر بطاقات الدفع الذهبية لأكثر عدد ممكن من الأفراد. نظراً للتشابه الكبير في عمل بريد الجزائر وما تقوم به البنوك من تلقي الودائع وفتح الحسابات، حيث يظهر الفرق فقط في غياب عمليات الاقتراض والخدمات الربحية لدى بريد الجزائر، عملت الدولة الجزائرية في إطار جهودها المتواصلة لتعميم الخدمات المالية والمصرفية، على التلميح على إقامة مشروع "بريد بنك" مستهدفة قطاع البريد والمتعاملين الفعليين والمحتملين معه، وذلك بإدخال خدمة إضافية وإعادة هيكلة تسمح بتحويل بريد الجزائر إلى "بنك بريدي" كما هو معمول به في الدول المتطورة لكن هذا المشروع لم يجسد بعد. (Algérie presse service, 2019, p. 2)

IV. الخاتمة

يُعد الشمول المالي وتعزيزه من الأهداف المهمة التي تسعى جميع الدول نحو تحقيقه منذ بداية هذا القرن، وذلك لأهميته الكبيرة لانجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن مساهمته الكبيرة في تحقيق التنمية المستدامة. وللإجابة على الإشكالية المطروحة ومجمل التساؤلات قمنا بتقييم درجة الشمول المالي في الجزائر وفق بعدي الاستخدام والوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية اعتماداً على تقارير بنك الجزائر، والبنوك الإسلامية الخاصة، وإحصائيات مؤسسة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك "SATIM"، وإحصائيات تجمع النقد الآلي "GIE Monétique"، وقاعدة بيانات الشمول المالي العالمي الخاصة بالبنك الدولي "Global Findex – Global Financial Inclusion Database" ووقوفاً على ذلك؛ تم تقييم الفرضية وفقاً للاستنتاجات التالية:

❖ يشهد القطاع المصرفي الجزائري هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي سواء في عملية جمع الودائع أو في عملية تقديم الائتمان مقارنة بالبنوك الخاصة الأجنبية والإسلامية التي سجلت نتائج محتشمة رغم خبرتها وكفاءة إدارتها؛

❖ يُعاني القطاع المصرفي الجزائري من ضعف معدل الكثافة المصرفية ومحدودية انتشار الصرافات الآلية وقلة امتلاك بطاقات الدفع، وهو ما يدل على الأداء الضعيف نسبياً من زاوية بعد وصول المنتجات والخدمات المالية والمصرفية إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات؛

❖ وجود فجوة واضحة في امتلاك السكان البالغون (15+) عاماً من الإناث، والبطالين، والشباب، والأقل تعليماً، والأشد فقراً، والريفين للحسابات المصرفية، إلى جانب محدودية استخدام وسائل الدفع في تسوية المعاملات، وهو ما يعكس درجة الحرمان المالي لأغلب فئات المجتمع الجزائري وعدم تمكنهم من استخدام الخدمات والمنتجات المصرفية الأساسية؛

❖ تُعد مساهمة القطاع المصرفي الجزائري في تعزيز درجة الشمول المالي لفئات المجتمع ضعيفة، انطلاقاً من محدودية مستويات الوساطة البنكية المقدمة من قبل القطاع المصرفي وعدم ارتقائها لمستجدات الصناعة المصرفية، ومحدودية مستويات مؤشرات الشمول المالي، وقصور الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية لتعميق درجة اشتمال الخدمات المالية والمصرفية لمختلف فئات المجتمع، وهو ما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

من خلال ما سبق تتحدد توصيات الدراسة في النقاط المهمة التالية:

❖ ضرورة تحسين مستوى نشاط الوساطة المالية للقطاع المصرفي الجزائري عامة، والبنوك الخاصة خاصة، لصالح الأسر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة؛

❖ العمل على تضمين فئات المجتمع المحرومة مالياً ضمن دائرة القطاع المصرفي الرسمي، من خلال الاهتمام بابتكار خدمات ومنتجات مصرفية تتناسب وطبيعة احتياجاتهم المالية؛

❖ تكثيف عملية قرب البنوك من أماكن تواجد الأفراد والمؤسسات بما يضمن تسهيل وصول الخدمات والمنتجات المصرفية لهم؛

- ❖ توفير البنية التحتية المالية والمصرفية الملائمة لوصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لكافة شرائح المجتمع الجزائري ومناطق الوطن، من خلال العمل على زيادة معدل انتشار الصرافات الآلية في مختلف أماكن تواجد المواطنين، مما يعزز الطلب على البطاقات المصرفية واستخدامها في تسوية المعاملات المالية؛ وتبني خدمة الهاتف المحمول ضمن العمل المصرفي؛
- ❖ ضرورة تبني إستراتيجية وطنية شاملة تركز على الأخذ بعين الإعتبار الشمول المالي كمتغير أساسي ضمن الإصلاح المصرفي؛ مع توفير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تُساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية وحماية المستهلك المالي من أجل تعزيز درجة الشمول المالي في الجزائر.

V. المراجع

1. المراجع العربية:

- ❖ الامم المتحدة، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية آفاق عالمية وتوجهات اقليمية، الامم المتحدة، 2019.
- ❖ البنك الدولي، بيانات عن الشمول المالي: الشروط تثبط "المحرومين الخدمات البنكية، 2019، <http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release> ، تاريخ الاطلاع: 2021-04-21.
- ❖ البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن الأسبوع العربي للشمول المالي، البنك المركزي المصري، مصر، 2017.
- ❖ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القرار رقم 01-12، المتعلق ب قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدتين بالجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012.
- ❖ بنك البركة، التقرير السنوي، الجزائر، 2012.
- ❖ بنك البركة، التقرير السنوي، الجزائر، 2016.
- ❖ بنك البركة، التقرير السنوي، الجزائر، 2018.
- ❖ بنك السلام، التقرير السنوي لبنك السلام، الجزائر، 2012.
- ❖ بنك السلام، التقرير السنوي لبنك السلام، الجزائر، 2014،
- ❖ بنك السلام، التقرير السنوي لبنك السلام، الجزائر. 2016.
- ❖ بنك السلام، التقرير السنوي لبنك السلام، الجزائر. 2018 .
- ❖ تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2012.
- ❖ تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2017.
- ❖ تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2018.
- ❖ طارق محمد لفته، نظام المدفوعات العراقي ودوره في تعزيز الشمول المالي، مذكرة ماجستير ، جامعة بغداد، العراق، 2019.

- ❖ عبد اللطيف الجواهري، ورقة حول تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية (الشمول المالي)، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، صندوق النقد العربي، 2012.
 - ❖ عبد الهادي مسعودي، الأعمال المصرفية الالكترونية، داراليازوري للنشر، الأردن، 2016.
 - ❖ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الالكترونية، مينافاتف، 2017.
 - ❖ محافظ بنك الجزائر، اليوم العربي للشمول المالي. الجزائر، بنك الجزائر، 2021.
 - ❖ نعمة نغم حسين، أحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.
- 2.المراجع الأجنبية

- ❖ AFI , defining financial inclusion. AFI,2017.
- ❖ Algérie presse serviceprojet de banque postal: une expertise en cours, les premiers essais prévus en 2019, <http://www.aps.dz/economie/75802-projet-de-banque-postale> , 22-03-2021
- ❖ Bank for international settlements, Implication if fintech developments for bank and bank supervision. Bank for international settlements,2018.
- ❖ Banque d'Algérie, BROCHURE SUR LINCLUSION FINANCIERE. , Algérie: Banque d'Algérie,2017.
- ❖ banque d'Algérie, banque et établissement financiers, 2012, www.bank-of-algeria.dz/banque.html , 13-02-2021.
- ❖ CGAP, Digital Financial Inclusion: Implications for Customers. Retrieved from , Regulators, Supervisors, and Standard-Setting Bodies, 2015, <http://documents1.worldbank.org/curated/en/770291468338664476/pdf>, 14-03-2021.
- ❖ Digital Financial, See also the Key Elements of a Digital Financial Inclusion Model in Box. <http://www.gpfi.org/sites/default/>, 2-22-2021.
- ❖ Fabienne Pinos, inclusion financier et populations précarisées:effets des business models des services financiers en France. Thèse doctorat, spécialité sciences économiques . France: université de Bordeaux, 2015.
- ❖ GIE Monétique, 20121, activite-paiement-sur-internet. Récupéré sur <https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/>, 23-03-2021.
- ❖ Global Partnership on Financial Inclusion, paper entitled Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion The Evolving Landscapem, (GPII), 2016.
- ❖ Gloukoviezoff, G, de l'exclusion a l'inclusion bancaire des particuliers en France. Thèse doctorat, spécialité de sciences économiques et de gestion . France: université lumière Lyon 2, 2008.

- ❖ Lyman, T., & Lauer Kate, What is Digital Financial Inclusion and Why Does it Matter?,2015, <https://www.cgap.org/blog/what-digital-financial-inclusion-and-why-does-it-matter>, 12-02-2021.
- ❖ Ministère des finances, Stratégie Nationale d'inclusion financière , Tunisie: Ministère des finances, 2020.
- ❖ Peterson K.Ozil, Impact of digital finance on financial inclusion and stability. Borsa _Istanbul Review, 2018.
- ❖ the world bank - Global Findex – Global Financial Inclusion Database , 2017, <https://globalfindex.worldbank.org/>.
- ❖ Timothy Lyman, K. L.,. What is Digital Financial Inclusion and Why Does it Matter?, 2015, <https://www.cgap.org/blog/what-digital-financial-inclusion-and-why-does-it-matter>, 22-02-2021.
- ❖ world bank Database, from <https://data.albankaldawli.org/country/algeria>, 18-03-2021.